

النساء والشراكة السياسية والاقتصادية وريادة الأعمال

دينا ملحم

المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
وكبير مستشاري حقوق الانسان في مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

إن العالم بأكمله منشغل حالياً بتحليل تأثير جائحة كوفيد 19 على جميع المستويات والقطاعات وبتحديد الأولويات لمرحلة التعافي. من المسلم به عمومًا أن مستويات النمو والتنمية وأثر ذلك على الحد من الفقر سيكونان أحد أكبر التحديات العالمية في السنوات القليلة المقبلة. على المستوى العالمي، تُطرح تحديات خطيرة أمام قدرة الدول على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة إنهاء الفقر بحلول عام 2030. في أبريل 2020، أصدر المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة تقريرًا عن تقديرات تأثير الجائحة على مستوى الفقر العالمي حيث إنه من المتوقع أن تكون الزيادات في الحجم النسبي والمطلق لعدد الفقراء تحت خطوط الفقر الثلاثة هي الأولى المسجلة منذ عام 1990، ويمكن أن تمثل انعكاسًا لما يقرب من عقد من التقدم في الحد من الفقر.

إن الوضع في المنطقة العربية لا يشكل استثناء، خاصة أن المنطقة لديها نسبة عالية من الفقر. وفقًا لموجز سياسي جديد أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بشأن تأثير كوفيد - 19، يمكن أن يؤدي تزايد الفقر إلى زيادة عدد ناقصي التغذية بنحو مليوني شخص في العالم العربي. مما يعني أنه سيتم تصنيف 101.4 مليون شخص في المنطقة على أنهم فقراء.¹ لا شك ان هذه التحديات تستحضر أهمية الحق في التنمية وإعماله في خضم هذه الجائحة، ولا سيما أن أحد الأهداف الرئيسية لخطط التنمية هو القضاء على الفقر.

في يوليو 2019، أصدر المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية تقريرًا عن الحد من مخاطر الكوارث وزيادة تعرض البلدان والسكان للكوارث الطبيعية وغيرها². بالرغم انهم لم يكونوا انذاك ان الوباء، هذه الكارثة الصحية عالمية، سوف تسود. يرتبط إعمال الحق في التنمية ارتباطاً وثيقاً بالحد من مخاطر الكوارث. من الواضح أن آثار الكوارث تدمر جهود التنمية وتحول مناطق بأكملها إلى الفقر. يعاني الفقراء في جميع البلدان أكثر من غيرهم من الكوارث.

بعد مرور أكثر من 30 عامًا على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لم يتم إعمال هذا الحق بعد بالشكل الكافي والمناسب. وينص إعلان الحق في التنمية في مادته الأولى على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

ان الحق في التنمية هو أحد حقوق الجيل الثالث من حقوق الإنسان. إن إطار عمل الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان³ هو شهادة على تقدم وتطور حقوق الإنسان، على الرغم من أنه، في بعض الأحيان، يتم الخلط بينه

¹ Mitigating the impact of COVID19, Poverty and food insecurity in the Arab region, E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/en_20-00119_covid-19_poverty.pdf.

² The United Nations Special Rapporteur on the right to development, Guidelines and Recommendations on the Practical Implementation of the Right to Development, <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/SR/OHCHR--web--planches.pdf>

³ خطاب الأجيال الثلاثة : (1) الحقوق المدنية والسياسية ؛ (2) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ و (3) الحقوق الجماعية أو التضامنية

وبين التسلسل الهرمي في الحقوق ويتم تفسيره على أن بعض الحقوق لها الأسبقية على حقوق أخرى. إن مبادئ حقوق الإنسان ، التي أعيد التأكيد عليها ضمن اطار إعلان مؤتمر فيينا 1991 ، دحضت هذا الخطاب. **حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف ومتراصة.**

يدشغل المجتمع الدولي حاليا، ضمن اطار الامم المتحدة، بوضع مشروع اتفاقية بشأن الحق في التنمية والتي سيتم تداولها ومناقشتها ضمن اطار الدورة الحادية والعشرون للفريق العامل المعني بالحق في التنمية في نوفمبر 2020

تقترح هذه الورقة مراجعة مشروع الاتفاقية من ناحية ملامتها للتحديات المذكورة اعلاه وملائمتها للواقع في المنطقة العربية ومدى مشاركة العالم العربي في المداولات والصياغة. كما سيتم التركيز على معالجة هذه الاتفاقية لوضع المرأة⁴.

مسار اعداد مشروع الاتفاقية والاستشارات:

الف مجلس حقوق الإنسان في الامم المتحدة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

وقرر مجلس حقوق الانسان في قراره رقم 39، 9 في دورته العشرين ان يعمل فريق العمل على وضع صك ملزم قانونا بشأن الحق بالتنمية، 32 سنة بعد اعتماد اعلان الحق بالتنمية.

تقدم الفريق العامل المعني بالحق في التنمية خلال الدورة الحادية والعشرون 2020 أيار/مايو 4-8 بتقرير لاستعراض للتقدم المحرز في مجال تعزيز الحق في التنمية وإعماله وعرض خلاله مشروع الاتفاقية بشأن الحق في التنمية. ولقد عمل على صياغة هذا المشروع فريق عمل مؤلف من خمس خبراء في القانون الدولي مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وتمثيل الجنسين. الا انه غاب عن المعيار الجغرافي اي تمثيل من العالم العربي. ثم دعت المفوضية السامية⁵ مجموعة مختارة من 10 خبراء لمناقشة المسودة ولم تتضمن اي من هؤلاء الخبراء اي خبير من العالم العربي.

الا ان الديباجة تذكر الميثاق العربي لحقوق الانسان بالاضافة الى المواثيق الدولية والاقلمية الاخرى. وتنص المادة السابعة والثلاثون من الميثاق على الحق بالتنمية.

ومن المتوقع ان يتم مناقشة هذا المشروع خلال شهر نوفمبر 2020.

الاتفاقية وابرز ما اتت عليه:

يتألف مشروع الاتفاقية من ديباجة و36 مادة مرتبة في خمسة اجزاء.

(1) الرؤية والهدف من الاتفاقية

⁴ نحن نعلم أن الجائحة تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف، ولا شك ان التحديات المذكورة اعلاه سوف تؤثر على وضع المرأة وتساهم في التراجع في وضعها على جميع المستويات.

⁵ تسترشد المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ ولايتها الرامية إلى تعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية بإعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان.

- (2) نطاق تطبيق الاتفاقية
(3) معالجة الاتفاقية لوضع المرأة وحقوقها ودورها ضمن اطار الحق بالتنمية :

الاستنتاجات والتوصيات

ابرز النقاط والملاحظات التي تتعلق بالعالم العربي :

إن تفسير الحق بالتنمية يختلف من جماعة سياسية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. ويؤكد الجنوب العالمي على قضايا مثل عدم المساواة في المالية الدولية، وزيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار العالمي بشأن السياسة الاقتصادية، وتعزيز نظام تجاري أكثر عدلاً. الشمال يصر على مناسبة الظروف المحلية في البلدان النامية مثل الحكم الرشيد والديمقراطية والإدارة الاقتصادية المسؤولة. وبينما تدعو حركة عدم الانحياز من أجل معيار قانوني دولي ذي طبيعة ملزمة، يعارض الاتحاد الأوروبي مثل هذا التحديث للإعلان⁶ عقدت خلال العقود السابقة عدد كبيرة من المحافل والمؤتمرات في العالم العربي لبحث قضايا التنمية. وبحثت عدد من الجوانب المهمة المتعلقة بهذا الحق و التزامات الدول، تفاعلها مع الحقوق السياسية، ادوار الفاعلين الاساسيين ولا سيما موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودور المجتمع المدني،... وتزامن منذ العام 2015 النقاش حول الحق بالتنمية ضمن اطار أهداف التنمية المستدامة 2030. ففي ختام أعمال مؤتمر دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁷ 2030 الذي عقد في عمان، تم التأكيد على المبادئ التالية:

-تبنّي سياسات تهدف إلى ضمان تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتعليم
-الابتعاد عن ممارسة التمييز والتهميش والإقصاء والاحترام المطلق لحقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة

-ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة

⁶ Koen De Feyter, Towards a Framework Convention on the Right to Development, April 2013 <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/genf/09892.pdf>.

⁷ الذي نظّمته وزارة الخدمة المدنية في سلطنة عمان بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية